

لِيَايَسِيْلَهُ شَرْحُ وَتَطْوِيْلُهُ فَيُضِيْلُهُ الشَّيْخُ

٨٠

شَرْحُ

الْقُرْصِ الْمُبْدِي

نَظْمُ

الْقَوْلِ الْعَدْلِيِّ

بِإِذْنِ
مَوْلَانَا
الْمَوْلَانَا
عَفًى

مَنْقُولٌ مِنَ الشَّرْحِ الصَّوْفِيِّ لِغَالِي الشَّيْخِ الْكُتُوبِ

صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدٍ الْعُصَيْمِيِّ

عُضُوهُنَّ كِبَارُ الْعُلَمَاءِ وَالْمَدْرَسِ بِالْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ
غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِأَسَاتِيذِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ

النُّسخة الأولى

١٤٣٦ (قطر)
المكتبة العامة

لَيْسَ بِالشَّرِّ شَرٌّ مِنْ شَرِّهِ وَتَطَوُّرَاتِ أَفْضَالِهِ الشَّرِّحُ ٨٠

شَرِّحُ

الْقُرْصِ الْمُبْدِيِّ

نَظْمُ

الْقَوْلِ عِدَالِيٍّ

مَقُولٌ مِنَ الشَّرِّحِ الصَّوْفِيِّ لِعَالِي الشَّرِّحِ الْكَثُورِ

صَالِحِ بَرِّعِ اللَّهِ بَزْجَمَدِ الْعُصَمَاءِ

عُصَمَاءِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ وَالْمَدَرِّسِ بِالْمَدِينِ الشَّرِيفَةِ
غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِإِسَائِيهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ

النَّسخة الأولى

شَرْحُ

الْقِرْطُ الْمُبْدِي

نَظْمُ

الْقَوْلِ الْعَلِيّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

للإعلام بالأخطاء الطبّاعية والاستدراكات والاقتراحات؛

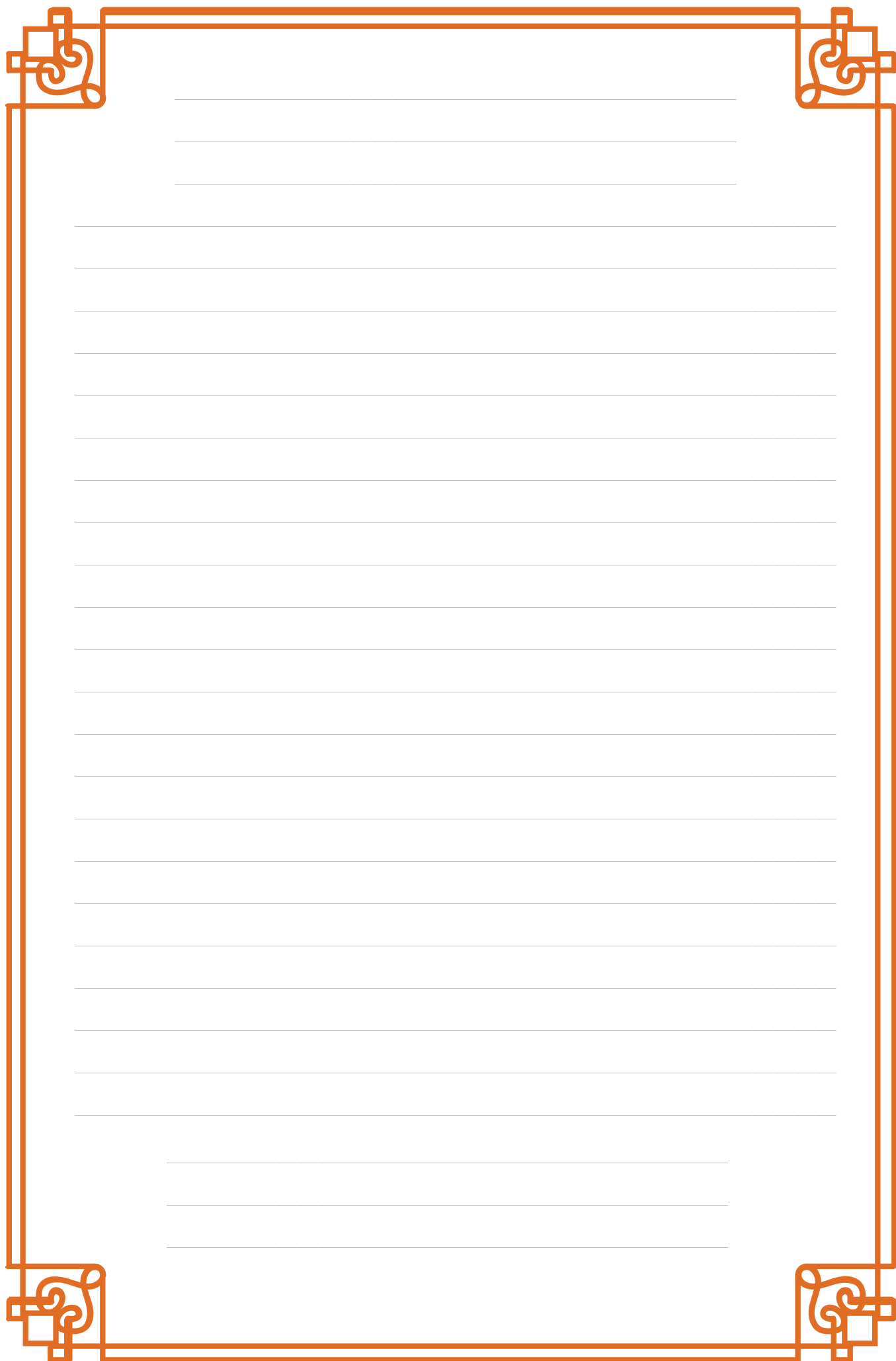
يُرجى المراسلة على البريد التالي: Abdellahdj24@gmail.com



الحمد لله الَّذِي جَعَلَ مُهِمَّاتِ الدِّينَانِ فِي جُمْلٍ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى عَبْدِهِ
وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ الْمَبْعُوثِ قُدْوَةَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ دِينَهُ حَمَلٌ.
أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذَا شَرْحُ (الْكِتَابِ الْحَادِي عَشَرَ) مِنْ بَرْنَامِجِ (جُمْلِ الْعِلْمِ) فِي (سُنَّتِهِ
الثَّانِيَةِ)؛ أَرْبَعٌ وَثَلَاثِينَ بَعْدَ الْأَرْبَعِمِائَةِ وَالْأَلْفِ، بِدَوْلَتِهِ الثَّانِيَةِ دَوْلَةِ (قَطْرِ)، وَهُوَ كِتَابُ
«الْقَرِيضِ الْمُبْدَعِ نَظْمُ الْقَوَاعِدِ الْأَرْبَعِ»، لِإِمْعَدِّ الْبَرْنَامِجِ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدٍ
الْعَصِيمِيِّ.





قال المصنف وفقه الله:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْإِنْسَانِ
وَالسُّنَّةِ الْغَرَاءِ وَالْإِنْعَامِ
أَحْمَدُهُ سُبْحَانَهُ لَمَّا هَدَى
لِمَهْيَعِ التَّوْحِيدِ دَرْبِ السُّعَدَا
هَادِيهِمْ فِيهِ هُوَ الْمُخْتَارُ
مُحَمَّدٌ رَسُولُنَا الْخَيَارُ
صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ وَالْأُمَلَاكُ
وَسَلَّمُوا مَا دَارَتْ الْأَفْلاكُ
وَالْآلِ وَصَحْبِهِ الْهُدَاةُ
مَنْ أَحْرَزُوا الطَّرِيقَ لِلنَّجَاةِ
وَبَعْدُ هَاكَ تَخَفَةٌ حَبْرُهَا
بِأَبْدَعِ الْأَلْفَاظِ مَا طَوَّلَتْهَا
مُرَجَّزًا مَا حَرَّرَ الْإِمَامُ
مُحَمَّدٌ أَخِي بِهِ الْإِنْسَانُ
فِي أَصْقَعٍ قَدْ أَنْتَنَتْ بِالشَّرْكِ
حَتَّى غَدَتْ حَرِيَّةً بِالتَّرْكِ

سُمِّيَ لَهُ لَاحَ الْقَرِيضِ الْمُبْدَعُ
فِي دُرِّهِ تُجَلَّى قَوَاعِدُ أَرْبَعٍ
مُلْتَزِمًا فِيهَا اتِّبَاعَ الْأَصْلِ
رَجَاءَ نَفْعِهَا بِيَوْمِ الْفَضْلِ



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَ اللَّهُ:

ابتدأ المصنّف - وَفَّقَهُ اللَّهُ - أَرْجُوزَتَهُ اللَّطِيفَةَ الْمُسَمَّاةَ «الْقَرِيضَ الْمُبْدَعَ» بِحَمْدِ اللَّهِ
عَلَى نِعَمٍ جَلِيلَةٍ؛ رَأْسُهَا: الْإِسْلَامُ، وَلُزُومُ السُّنَّةِ؛ فَإِنَّ هَاتَيْنِ النِّعْمَتَيْنِ أَجَلُ النِّعَمِ الْمُسَدَّاةِ
إِلَى الْعَبْدِ.

وإلى ذلك أشار أبو عمرو الداني في «مُنْبَهَتِهِ»؛ إذ قال:

أَيَا رَبِّي لَكَ الْمِنَّةُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ
هُمَا وَاللَّهُ بُرْهَانَانِ أَنَّنِي نَدْخُلُ الْجَنَّةَ

ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ هَاتَيْنِ النِّعْمَتَيْنِ اسْمَ (الْإِنْعَامِ) الدَّالَّ عَلَى الْعُمُومِ، فَأَفْرَادَ نِعْمَةِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ
لَا تَنْحَصِرُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨].

وَأَعْظَمُ النِّعَمِ: النِّعْمَةُ الَّتِي يَصْلُحُ بِهَا حَالُ الْإِنْسَانِ فِي قَلْبِهِ وَرُوحِهِ؛ وَهِيَ نِعْمَةُ
الْإِسْلَامِ وَاتِّبَاعُ سُنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثُمَّ كَانَ أَخْصَصَ حَمْدَهُ هُوَ أَوْلَى مَا يُحْمَدُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ عَلَيْهِ؛ وَهُوَ حَمْدُ الْعَبْدِ رَبِّهِ عَلَى

هداية الله عَزَّوَجَلَّ له لطريق (التَّوْحِيدِ)؛ الَّذِي هُوَ (دَرْبُ السُّعْدَاءِ)؛ كما ثَبَتَ في «الصَّحِيح» من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ».

ف (دَرْبُ السُّعْدَاءِ) هُوَ تَوْحِيدُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وكيف لَا يكون كذلك و (هَادِيهِمْ فِيهِ هُوَ الْمُخْتَارُ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ كما قال النَّازِمُ:

(هَادِيهِمْ فِيهِ هُوَ الْمُخْتَارُ

مُحَمَّدٌ رَسُولُنَا الْخِيَارُ)

و (الْخِيَارُ)؛ أَيِ الْعَدْلُ؛ ف (الْخِيَارُ): اسْمٌ لِلْعَدْلِ.

وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْدَلُ الْخَلْقِ، كَمَا أَنَّ أُمَّتَهُ أَعْدَلُ الْأُمَمِ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ أَيِ عُدُولًا خِيَارًا.

فَالْعَدَالَةُ التَّامَّةُ: لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا أُمَّتَهُ مِنْ بَعْدِهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي تَعْظِيمِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلَهُ:

(صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ وَالْأَمْلاكُ

وَسَلَّمُوا مَا دَارَتْ الْأَفْلاكُ)

يَعْنِي أَفلاكَ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ.

وَهَذَا تَعْظِيمٌ لِلصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْكَيْفِيَّةِ، لَا مِنْ جِهَةِ الْكَمِّيَّةِ؛ فَلَوْ قَالَ أَحَدٌ: (صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ عَدَدَ الْأَفْلاكِ) كَانَتِ الصَّلَاةُ الْوَاقِعَةُ مِنْهُ (وَاحِدَةً)، وَلَكِنَّهَا صَلَاةٌ مُعَظَّمَةٌ كَيْفًا.

فَتَكَرَّرَ الصَّلَاةُ فِي عَدَدِهَا بِاعْتِبَارِ مَا يَكُونُ مَعْدُودًا جَارِيًا عَلَى اللِّسَانِ مِنْهَا.

فَإِذَا قَالَ: (صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ، صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ)؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ صَلَّى عَلَيْهِ صَلَاتَيْنِ، وَكُلُّ صَلَاةٍ بِاعْتِبَارِ مَا يَحْتَفُّ بِهَا مِنَ التَّعْظِيمِ وَالْإِجْلَالِ بِمَا يُذَكَّرُ فِيهَا؛ كَنَحْوِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ: (مَا دَارَتْ الْأَفْلَاكُ).

ثُمَّ أَتَبَعَ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَيْهِ بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى (آلِهِ وَصَحْبِهِ)، مُعَلِّلاً ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (مَنْ أَحْرَزُوا الطَّرِيقَ لِلنَّجَاةِ)؛ أَيِ الَّذِينَ أَدْرَكُوا وَنَالُوا طَرِيقَ النَّجَاةِ وَوَقَفُوا عَلَيْهَا.

ثُمَّ ذَكَرَ النَّازِمُ بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّ هَذِهِ الْمَنْظُومَةُ تُحْفَةٌ مُحَبَّرَةٌ؛ فَقَالَ: (وَبَعْدُ هَاكَ تُحْفَةٌ حَبَّرْتُهَا)؛ أَيِ زَيَّنْتُهَا. ف (التَّحْبِيرُ) هُوَ التَّزْيِينُ.

وَالتَّزْيِينُ وَاقِعٌ (بِأَبْدَعِ الْأَلْفَاظِ) الْمُتَّخِذَةِ الْمُنَاسِبَةِ لِلْمَقَامِ دُونَ تَطْوِيلٍ.

فَإِنَّ حَقِيقَةَ الْبَلَاغَةِ: الْبَيَانُ عَنِ الْمَرَادِ بِأَوْجَزِ عِبَارَةٍ؛ فَالْاِخْتِصَارُ مِنْ مَحَاسِنِ الْمَقَاصِدِ فِي الْكَلَامِ، وَلَا سِيَّمَا فِي التَّعْلِيمِ.

وَلِهَذَا كَانَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ اخْتِصَارًا، وَكَانَتْ سُنَّةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اخْتِصَارًا؛ فَإِنَّ الْقُرْآنَ مُنْتَظِمٌ فِي أَرْبَعِ عَشْرَةِ سُورَةً بَعْدَ الْمَائَةِ، وَاللَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَمْلَأَ هَذَا الْمَكَانَ كُلَّهُ مِنَ السُّورِ الْمُنَزَّلَةِ فِي الْكِتَابِ، لَكِنْ جِيءَ بِهَا جَمْعًا لِلْمَقَاصِدِ وَإِصَالًا لِلْكَلِمَاتِ.

وَكَذَلِكَ كَانَتْ سُنَّتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَكَانَ يَجْمَعُ الْمَعْنَى الْجَلِيلَ فِي الْكَلَامِ الْقَلِيلِ.

وَهَذِهِ الْمَنْظُومَةُ - الْمَوْضُوعَةُ عَلَى وَجْهِ الْإِيْجَازِ - جَعَلَهَا مُصَنِّفُهَا عَلَى بَحْرِ الرَّجَزِ؛

كما قال:

(مُرَجَّزًا مَا حَرَّرَ الْإِمَامُ
مُحَمَّدُ أَحْيَى بِهِ الْإِسْلَامُ)

أَيُّ نَاضِجًا مَقَاصِدَ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى بَحْرِ الرَّجَزِ.

وَالرَّجَزُ: بَحْرٌ مِنْ بَحُورِ الشُّعْرِ، أَجْزَاؤُهُ: (مُسْتَفْعِلُنْ) سِتَّ مَرَّاتٍ؛ كَمَا قَالَ أَحْمَدُ

الهاشمي:

وَالرَّجَزُ الْبَادِي لَنَا سَنَاؤُهُ (مُسْتَفْعِلُنْ) سِتًّا تُرَى أَجْزَاؤُهُ

وَالْمُرَجَّزُ فِي هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ: هُوَ كِتَابٌ لَطِيفٌ لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ الَّذِي أَحْيَا اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ بِهِ الْإِسْلَامَ وَالسُّنَّةَ فِي بِلَادٍ كَانَتْ مَلِئَةً بِالشُّرْكِ؛ (حَتَّى غَدَتْ حَرِيَّةً) يَعْنِي حَقِيقَةً (بِالتَّرْكِ)؛ وَذَلِكَ بِالْهَجْرَةِ مِنْهَا.

فكَانَتْ أَحْوَالُ النَّاسِ فِيهَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ حَفِيدُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ فِي «الْمَقَامَاتِ»، وَابْنُ حَفِيدِهِ عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِنْ أَحْوَالِ النَّاسِ فِي وَقْعِهِمْ فِي الشُّرْكِ وَالْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ.

فَجَاءَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَحْيَاءٍ - أَيْ بِبَعْثٍ وَإِنْعَاشٍ - الدِّينَ الَّذِي بُعِثَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

■ وَ(الْأَحْيَاءُ لِلدِّينِ): يُضَافُ إِلَى غَيْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَوَرَدَتْ فِيهِ أَحَادِيثُ.

■ أَمَّا (وَضَعُ الدِّينِ) - بِالْبَلَاغِ عَنْ اللَّهِ - : فَهَذَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحْدَهُ.

وَالْكِتَابُ الَّذِي رَامَ نَظْمَهُ مِنْ تَأْلِيفِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ: هُوَ كِتَابُ

«القواعد الأربع»؛ كما قال:

(سُمِّيَ لَهُ لَاحَ الْقَرِيضِ الْمُبْدَعُ

فِي دُرِّهِ تُجَلَّى قَوَاعِدُ أَرْبَعِ)

فهو عمَدَ إلى نَظْمِ رسالة «القواعد الأربع».

ثُمَّ قَالَ: (مُلْتَزِمًا فِيهَا اتِّبَاعَ الْأَصْلِ)؛ أي مُتَابِعًا فِيهَا مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ؛ (رَجَاءُ نَفْعِهَا

بِیَوْمِ الْفَضْلِ)؛ أي رجاء حصول النفع بهذا النظم في يوم القيامة.

وَسُمِّيَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ (يَوْمَ الْفَضْلِ)؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَفْصِلُ فِيهِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ؛

فَيَكُونُ مَتْنَاهُ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَكُونُ مَتْنَاهُ الْكَافِرِينَ إِلَى النَّارِ.

وَأَهْلُ الْعِلْمِ إِنَّمَا صَنَّفُوا الْمُصَنَّفَاتِ ابْتِغَاءَ الْأَجْرِ وَالْمَثُوبَةِ مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ؛ فَإِنَّهُمْ لَا

يُرِيدُونَ بِذَلِكَ الذِّكْرَ وَالشُّكْرَ مِنَ النَّاسِ، وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ بِمَا

يَدُلُّونَهُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ النَّافِعِ الْمَوْصِلِ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.



قال المصنف وفقه الله:

فصل

وَمِلَّةُ التَّوْحِيدِ نَصًّا تُنْسَبُ
إِلَى الْخَلِيلِ جَدَّنَا وَتُعْرَبُ
أَنْ تَلْزِمَ الْإِفْرَادَ بِالتَّمْجِيدِ
لِلَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ وَالْعَبِيدِ
فَتَعْبُدَ الْإِلَهَ بِالْإِخْلَاصِ
مُسْتَمْسِكًا بِعُرْوَةِ الْخُلَاصِ
لِأَجْلِ ذَا ابْنِ إِبْرَاهِيمَ بِالْحَنِيفِ
مُلَقَّبُ مَعَ تَابِعِ شَرِيفِ
وَقَوْلُهُ ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ﴾
الْآيَةَ التَّغْلِيلُ جَاءَ مَنَا
مُبَيِّنًا لِلْحِكْمَةِ الشَّرْعِيَّةِ
مِنْ خَلْقِنَا وَالْجُعْلِ لِلذُّرِّيَّةِ
أَنْ نَعْبُدَ الرَّحْمَنَ بِالْخُضُوعِ
وَحُبِّهِ وَالسَّرُّ فِي الْمَجْمُوعِ
وَكُلُّ عَامِلٍ مَعَ الْإِشْرَاكِ
فَأَمْرُهُ رَدٌّ وَغَيْرُ زَاكِ

فَمَنْ بِرَبَّنَا الْعَظِيمِ يُشْرِكُ
مُقْبَحٌ وَذَنْبُهُ لَا يُشْرِكُ
وَالْحُكْمُ فِي الْقُرْآنِ أَنَّ اللَّهَ
لَا يَغْفِرُ الْإِشْرَاقَ كُنْ أَوْهَا



قَالَ الشَّارِحُ وَقَالَ اللَّهُ:

ذَكَرَ النَّازِمُ فِي هَذَا الْفَصْلِ: أَنَّ (مِلَّةَ التَّوْحِيدِ نَصًّا) أَي فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ (تُنَسَّبُ إِلَى) (إِلَى الْخَلِيلِ جَدَّنَا) إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.
(وَتُعَرَّبُ)؛ أَي تُبَيَّنُ وَتُظْهِرُ.

فُشِّهَرَتْ تَلْقِيئُهَا بِ (مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ) نِسْبَةً إِلَيْهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِأَمْرَيْنِ اثْنَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْقَوْمَ الَّذِينَ نَزَلَ فِيهِمُ الْقُرْآنُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانُوا يَتَسَبَّبُونَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ، وَيَذْكُرُونَ أَنََّّهُمْ عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِهِ.
- وَالْآخَرُ: أَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ جَعَلَ إِبْرَاهِيمَ إِمَامًا لِمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَقْتَدُوا بِهِ؛ ذَكَرَهُ أَبُو جَعْفَرِ بْنِ جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ».

فَلَا جَمَاعَ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ نُسِبَتِ الْمِلَّةُ التَّوْحِيدِيَّةُ إِلَى إِبْرَاهِيمَ؛ مَعَ أَنَّهَا لَا تَخْتَصُّ بِهِ؛ فَهِيَ دِينُ الْأَنْبِيَاءِ جَمِيعًا.

وَقَوْلُهُ: (إِلَى الْخَلِيلِ جَدَّنَا)؛ أَي جَدُّ الْعَرَبِ؛ فَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هُوَ

جَدُّ الْعَرَبِ قَاطِبَةً؛ فَالْعَرَبُ قَاطِبَةٌ يَرْجِعُونَ إِلَى ابْنِهِ إِسْمَاعِيلَ.

فَالْقَبَائِلُ الْعَدْنَانِيَّةُ وَالْقَحْطَانِيَّةُ كُلُّهَا يَجْمَعُهَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ إِسْحَاقَ وَالزُّبَيْرِ بْنِ بَكَّارٍ مِنْ عُلَمَاءِ النَّسَبِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَشْرْتُ إِلَى ذَلِكَ بَيِّتَيْنِ فِي «مَعَاقِدِ الْأَنْسَابِ» بِقَوْلِي:

وَأَنْسَبُ جَمِيعَ الْعَرَبِ لِلذَّبِيحِ عَدْنَانٌ مَعَ قَحْطَانٍ فِي الصَّحِيحِ
فَهُوَ أَبُو قَحْطَانٍ فِي قَوْلِ جَلِي دَلِيلُهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ مُنْجَلِي

(فَهُوَ): يَعْنِي إِسْمَاعِيلَ.

و(دَلِيلُهُ): تَجِدُونَهُ فِي «الْبَخَارِيِّ» فِي (بَابِ نِسْبَةِ الْيَمَنِ إِلَى إِسْمَاعِيلِ)؛ يَعْنِي نِسْبَةَ الْقَبَائِلِ الْقَحْطَانِيَّةِ إِلَى إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَحَقِيقَةُ مِلَّةِ التَّوْحِيدِ: إِفْرَادُ اللَّهِ بِالتَّوْحِيدِ؛ كَمَا قَالَ:

(أَنْ تَلْزِمَ الْإِفْرَادَ بِالتَّمْجِيدِ

لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالْعَبِيدِ

فَتَعْبُدَ الْإِلَهَ بِالْإِخْلَاصِ

مُسْتَمْسِكًا بِعُرْوَةِ الْإِخْلَاصِ)

أَيَّ بِالْعُرْوَةِ الَّتِي تُنْجِيكَ.

و(الْإِخْلَاصُ) شَرْعًا: تَصْفِيَةُ الْقَلْبِ مِنْ إِرَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ.

وإليه أشرتُ بقولي:

إِخْلَاصُنَا لِلَّهِ صَفِّ الْقَلْبِ مِنْ إِرَادَةِ سِوَاهُ فَاحْذَرْ يَا فِطْنَ
وَتَقَدَّمَ أَنَّ (العُرْوَةَ): اسْمٌ لِمَا يُسْتَمْسَكُ وَيُتَعَلَّقُ بِهِ.

و(عُرْوَةُ الْخُلَاصِ) هي العُرْوَةُ الْوُثْقَى؛ يعني العُرْوَةُ الْقَوِيَّةُ.

ولأجل هذا لُقِّبَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِاسْمِ (الْحَنِيفِ)؛ لِكَمَالِ إِقْبَالِهِ عَلَى اللَّهِ
عَزَّوَجَلَّ وَمِثْلِهِ عَمَّا سِوَاهُ.

ف (العُرْوَةُ الْوُثْقَى) الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا إِبْرَاهِيمُ وَنُسِبَتْ إِلَيْهَا مِلَّتُهُ: هِيَ إِقْبَالُهُ عَلَى اللَّهِ
عَزَّوَجَلَّ وَمِثْلُهُ عَمَّا سِوَاهُ؛ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ.

ثُمَّ أُوْرِدَ الْاسْتِدْلَالُ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ﴿٥٦﴾
[الذَّارِيَاتِ] بَيَانًا لِحَقِيقَةِ هَذِهِ الْمِلَّةِ؛ أَنَّهَا تَدْعُو إِلَى إِفْرَادِ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ.

وَهَذَا الْإِيرَادُ لِلآيَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى هَذَا النَّمَطِ يُسَمَّى (اِقْتِبَاسًا)؛ وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ
الْأَخْضَرِيُّ فِي «الْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ» بِقَوْلِهِ:
وَالْاِقْتِبَاسُ أَنْ يُضْمَّنَ الْكَلَامُ قُرْآنًا أَوْ حَدِيثَ سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ
وَقَوْلُهُ: (الْآيَةُ)؛ يَعْنِي إِلَى تَمَامِ الْآيَةِ.

وَقَوْلُهُ: (التَّعْلِيلُ جَاءَ مَنًّا)؛ يَعْنِي فِي قَوْلِهِ: ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذَّارِيَاتِ: ٥٦]؛ فَإِنَّ اللَّامَ فِيهَا
لِلتَّعْلِيلِ.

فَامْتَنَّ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ بِخَلْقِهِمْ لِعِلَّةٍ عَظِيمَةٍ؛ وَهِيَ عِبَادَتُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ فَهِيَ الْحِكْمَةُ
الشَّرْعِيَّةُ الَّتِي لِأَجْلِهَا خُلِقَ الْجِنُّ وَالْإِنْسُ، وَبِهَا يَشْرَفُ الْعَبْدُ وَيَرْقَى؛ فَإِنَّ شَرَفَ الْعَبْدِ
بِقِيَامِهِ بِعِبَادَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

فَمَنْ كَمَّلَ قَدْرَهُ فِي الْعِبَادَةِ؛ كَمَّلَ قَدْرَهُ عِنْدَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

قال القاضي عياض اليحصبي:

وَمِمَّا زَادَنِي شَرَفًا وَتِيهًا وَكَدْتُ بِأَخْمَصِي أَطَا الثُّرَيَّا
دُخُولِي تَحْتَ قَوْلِكَ (يَا عِبَادِي) وَأَنْ صَيَّرْتَ أَحْمَدَ لِي نَبِيًّا

فَمِنْ مَفَاخِرِ الْعَبْدِ: أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ثُمَّ بَيَّنَ حَقِيقَةَ الْعِبَادَةِ بِقَوْلِهِ:

(أَنْ نَعْبُدَ الرَّحْمَنَ بِالْخُضُوعِ

وَحُبِّهِ وَالسَّرُّ فِي الْمَجْمُوعِ)

فَعِبَادَةُ اللَّهِ تَجْمَعُ الْحُبَّ وَالْخُضُوعَ.

وَتَقْدَمُ أَنَّ (الْعِبَادَةَ) شَرْعًا هِيَ اتِّبَاعُ خُطَابِ الشَّرْعِ الْمُقْتَرِنِ بِالْحُبِّ وَالْخُضُوعِ.

ثُمَّ قَالَ:

(وَكُلُّ عَامِلٍ مَعَ الْإِشْرَاقِ

فَأَمْرُهُ رَدٌّ وَغَيْرُ زَاكِي)

أَيَّ أَنَّ كُلَّ عَامِلٍ يَعْمَلُ عَمَلًا يُخَالِطُهُ الشَّرْكُ فَأَمْرُهُ (رَدٌّ)؛ يَعْنِي مَرْدُودٌ عَلَيْهِ، كَمَا فِي «الصَّحِيحِينَ» مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ عَمَلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا؛ فَهُوَ رَدٌّ»، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

وقوله: (وَغَيْرُ زَاكِي)؛ يَعْنِي غَيْرُ مَقْبُولٍ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ هُوَ النُّمُوُّ وَالْإِرْتِفَاعُ وَالْقَبُولُ، فَلَا

ثواب له؛ كما قال تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]؛ أي يسقط ويُردُّ عليك ولا يُحسَبُ لك.

ثُمَّ قَالَ:

(فَمَنْ رَبَّنَا الْعَظِيمِ يُشْرِكُ
مُقْبِحٌ وَذَنْبُهُ لَا يُتْرَكُ
وَالْحُكْمُ فِي الْقُرْآنِ أَنَّ اللَّهَ
لَا يَغْفِرُ الْإِشْرَاكَ كُنْ أَوَّاهَا)

فَمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فَإِنَّ حَالَهُ قَبِيحَةٌ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ إِسَاءَةِ الْأَدَبِ مَعَ الرُّبُوبِيَّةِ، وَالْإِخْلَالِ بِحَقِّ الْأُلُوهِيَّةِ. فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ هُوَ الْمَالِكُ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْمُتَصَرِّفُ الْمُدَبِّرُ، وَهُوَ الْمُسْتَحِقُّ لِلتَّالِيَةِ بِالْحُبِّ وَالْعَظِيمِ.

فَالْمَوَاقِعُ لِلشِّرْكِ وَاقِعٌ فِي حَالٍ قَبِيحَةٍ؛ ^(١) وَأَيُّ قُبْحٍ أَعْظَمُ مِنْ هَذَا الْقُبْحِ، أَنْ يَخْلُقَكَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَيُنْعِمَ عَلَيْكَ، ثُمَّ تَقَعَ فِي الشِّرْكِ بِهِ!

ثُمَّ قَالَ: (وَذَنْبُهُ لَا يُتْرَكُ)؛ يَعْنِي لَا يُتْرَكُ وَلَا يُسَامَحُ فِيهِ؛ فَالشِّرْكَ لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وَالشِّرْكَ الَّذِي لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ هُوَ الشِّرْكَ كُلُّهُ، صَغِيرُهُ وَكَبِيرُهُ. فَالشِّرْكَ الْأَصْغَرُ وَالْأَكْبَرُ غَيْرُ مَغْفُورَيْنِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨] يُؤَوَّلُ الْمَصْدَرُ فِيهَا إِلَى: (شِرْكًَا)، وَيُسَبَّكَ تَقْدِيرًا فِي الْكَلَامِ: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ شِرْكًَا بِهِ)؛ فَيَكُونُ

(١) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَقَعَ قَطْعُ سَيْرٍ فِي التَّسْجِيلِ، وَتَمَّ اسْتِدْرَاكُهُ مِنْ شَرْحِ آخِرِ الْكِتَابِ.

نكرةً في سياق نفي، والنكرة في سياق النفي تفيد العموم.

فالشرك - الأكبر والأصغر - لا يُغفر أبدًا.

- وصاحب الشرك الأكبر: ماله النار، خالدًا مُخلَّدًا فيها.
- وأمَّا الأصغر: فإنَّه لا يُغفر شرُّه، ويُجعل في ميزان سيئاته، فإن رَجَحَتِ الحسنات بها أدخله الله الجنة، وإن لم ترجح الحسنات أُدخل النار ثم عُوقِبَ على ذلك، ثم أدخله الله عَزَّجَلَّ الجنة.

وقوله: (وَالْحُكْمُ فِي الْقُرْآنِ أَنَّ اللَّهَ *** لَا يَغْفِرُ الْإِشْرَاكَ) إشارةٌ لذلك.

ثمَّ قوله: (كُنْ أَوْاهَا) تَتِمُّمٌ.

والمعنى: الأمر بأن يكون العبد أَوْاهًا؛ أي رَجَاعًا إلى الله عَزَّجَلَّ بما يُحِبُّه ويرضاه.



قَالَ الْمُصَنِّفُ وَفَقَّ السُّ:

القاعدة الأولى

إِنَّ الَّذِينَ كَانَ فِيهِمْ أَحْمَدُ
هُمُ أَيْقَنُوا بِاللَّهِ رَبًّا يُوْجِدُ
فَعِنْدَهُمْ مَا غَيْرُهُ خَلَّاقُ
لَهُ الْأُمُورُ وَخُدَّةُ الرِّزَاقِ
وَإِنْ تَكُنْ مُنَاشِدًا فِي جَمْعِهِمْ
وَسَائِلًا لِلنِّسِ—هِمْ وَجِ—نَّهُمْ
مَنْ أَتَقَنَّ الْأَكْوَانَ فِي اتِّسَاقِ
وَأَطْعَمَ الْمَكْنُونِ فِي الْأَعْمَاقِ
قَالُوا جَمِيعًا دُونَمَا اخْتِلَافِ
اللَّهُ رَبُّ الْحَيِّ وَالْأَسْـلَافِ
لَكِنَّهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا الْإِسْلَامَا
بِقَوْلِهِمْ وَلَا غَدَوْا حَرَامَا



قَالَ الشَّارِحُ وَفَقَّ السُّ:

بَيَّنَ النَّاطِمُ فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ: أَنَّ مَنْ بُعِثَ فِيهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانُوا يُقَرُّونَ

بِرُبُوبِيَّةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وأشار إليه بِاسْمِهِ الْآخِرِ (أَحْمَدُ)؛ فَإِنَّ (أَحْمَدَ) مِنْ أَسْمَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَكَانَ أُولَئِكَ الَّذِينَ بُعِثَ فِيهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُونَ بِالرُّبُوبِيَّةِ، فَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْمُدَبِّرُ؛ فَالْأَمْرُ كَمَا قَالَ:

(فَعِنْدَهُمْ مَا غَيْرُهُ خَلَّاقٌ

لَهُ الْأُمُورُ وَخَدَهُ الرَّزَاقُ)

وهذا الأمر أَوْجَبَ فِي نَفْسِهِمُ الْإِقْرَارَ بِرُبُوبِيَّةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، كَمَا قَالَ النَّازِمُ:

(وَإِنْ تَكُنْ مُنَاشِدًا فِي جَمْعِهِمْ

وَسَائِلًا لِلْإِنْسِيهِمْ وَجِئْتَهُمْ

مَنْ أَتَقَنَّ الْأَكْوَانَ فِي اتِّسَاقِ

وَأَطْعَمَ الْمَكْنُونِ فِي الْأَعْمَاقِ)

فَلَوْ بَادَرْتَهُمُ بِالسُّؤَالِ عَمَّنْ خَلَقَ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ (وَأَطْعَمَ الْمَكْنُونِ) يَعْنِي الْمَخْفِيَّ (فِي

الْأَعْمَاقِ) كَانَ جَوَابُهُمْ كَمَا قَالَ:

(قَالُوا جَمِيعًا دُونَمَا اخْتِلَافِ

اللَّهُ رَبُّ السَّحَابِ وَالْأَشْجَلِ)

أَيُّ رَبُّ الْأَحْيَاءِ الْمَوْجُودِينَ، وَرَبُّ الْأَسْلَافِ الْمَاضِينَ؛ فَهُمْ مُقَرَّرُونَ بِأَفْعَالِ الرُّبُوبِيَّةِ

أَنَّهَا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾

[لقمان: ٢٥]، فَهُمْ مُقَرَّرُونَ بِرُبُوبِيَّةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ بِأَفْعَالِهِ فِي خَلْقِهِ وَرِزْقِهِ وَمِلْكِهِ وَتَدْبِيرِهِ؛

لظهورِ شواهدِها، وقُوَّةِ سلطانِها، وهَيْمَتِها على الخَلْقِ.

فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا قَلَّبَ نَاطِرِيهِ فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَادَرَتْهُ شَوَاهِدُ الرُّبُوبِيَّةِ مُخَضَّعَةً لِقَلْبِهِ، مُلْجِمَةً سُلْطَانَهُ، مُوقِعَةً نَفْسَهُ فِي الْإِقْرَارِ قَطْعًا أَنَّ هَذَا الْكَوْنَ لَهُ مُكَوَّنٌ، وَأَنَّ هَذَا الْخَلْقَ لَهُ خَالِقٌ.

كما قال الشاعر:

تَأْمَلُ فِي نَبَاتِ الْأَرْضِ وَانْظُرْ إِلَى آثَارِ مَا صَنَعَ الْمَلِكُ
عُيُونٌ مِنْ لُجَيْنٍ شَاخِصَاتٍ بِأَحْدَاقِ هِيَ الذَّهَبُ السَّيِّكُ
عَلَى كُتُبِ الزَّبْرِ جَدِ شَاهِدَاتٍ بِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ شَرِيكُ

فكَيْفَمَا نَظَرَ الْمَرْءُ فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَقَرَّ قَطْعًا بِأَنَّ هَذَا الْكَوْنَ لَهُ خَالِقٌ هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَيُورِثُهُ ذَلِكَ الْإِقْرَارَ فِي الرُّبُوبِيَّةِ، وَالْمُنَازِعَ فِي ذَلِكَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا قَلِيلًا.

وهذا الإقرار في الرُّبُوبِيَّةِ لَا يُوجِبُ دُخُولَ صَاحِبِهِ الْمُقَرَّبِ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا تَحْصُلَ لَهُ حُرْمَةُ الدَّمِ وَالْمَالِ وَالْعِرْضِ، كما قال:

(لَكِنَّهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا الْإِسْلَامًا)

(بِقَوْلِهِمْ وَلَا غَدَوْا حَرَامًا)

أَيُّ لَمْ يَكُونُوا مُسْلِمِينَ بِالْإِقْرَارِ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَلَا صَارُوا مِمَّنْ يَحْرُمُ دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ؛ فإِقْرَارُهُم بِالرُّبُوبِيَّةِ لَمْ يَكُنْ كَافِيًا فِي حَصُولِ اسْمِ (الْإِسْلَامِ) لَهُمْ، وَلَا مُوجِبًا الْحُرْمَةَ لَهُمْ.

وهذا الإقرار الذي يُذكر للمُشركين إقرارٌ ناقصٌ غير كاملٍ؛ فليس مُساوياً لإقرار المؤمنين؛ فإنَّ إقرار المُشركين بالرُّبوبيَّة يُفارق إقرار المُوحِّدين من جهتين:

❖ إحداهما: أنَّ إقرار المؤمنين كُلِّيٌّ عامٌّ، لا يتخلف عنه فردٌ من الأفراد المُندرجة في توحيد الرُّبوبيَّة.

❖ والجهة الثانية: أنَّ إقرار المؤمنين المُوحِّدين بالرُّبوبيَّة خالٍ من الاعتقاد المُخالف للحقِّ. وأمَّا إقرار المُشركين بالرُّبوبيَّة ففيه ما يُخالف الاعتقاد الصَّحيح.

فبين الطَّائفتين بَوْنٌ شاسعٌ في الإقرار؛ فهُم يشترِكون في وجود الإقرار، لكنَّهم يَفترِقون في حقيقة ما لِكُلِّ.

ووجدان أصل الإقرار عند المُشركين في الرُّبوبيَّة كافٍ في صحَّة نسبة هذا الأمر إليهم؛ ولذلك جعله مُصنَّف الأصل القاعدة الأولى.



قَالَ الْمُصَنِّفُ وَفَقَّ السُّنَّةُ:

القاعدة الثانية

وَمِنْ مَقَالِهِمْ لِأَجْلِ الْقُرْبَةِ
 شَفَاعَةً تَوَجَّهُوا فِي الْإِرْبَةِ
 لِيُخْصِلَ الْإِذْرَاكُ لِلْمَرَاتِبِ
 وَالذَّفْعُ لِلْأَضْرَارِ وَالْمَعَايِبِ
 وَقَدْ أَتَى فِي وَحِينَا الْقُرْآنِي
 شَفَاعَةً حُدَّتْ مَعَ الْبُرْهَانِ
 بِأَنَّهَا نَوْعَانِ مِنْهَا الْمَنْفِي
 وَمُثَبَّتٌ مِنْهَا بَعْضُ حَرْفِ
 فَالْأَوَّلُ الْمَنْفِي عَنِ الْكُفَّارِ
 الْخَالِدِينَ أَبَدًا فِي النَّارِ
 وَالْمُثَبَّتُ اللَّهُ بِهِ تَفَضَّلَا
 عَلَى مُشَفِّعٍ وَمَشْفُوعٍ تَلَا
 بِشَرْطِهِ الَّذِي أَتَى صَرِيحًا
 عَنْ رَبَّنَا حَتَّى بَدَا فَصِيحًا



قَالَ الشَّارِحُ وَقَفَّيْنَاهُ:

ذَكَرَ النَّازِمُ فِي الْقَاعِدَةِ الثَّانِيَةِ: أَنَّ الْمَشْرِكِينَ الْأَوَّلِينَ زَعَمُوا أَنََّّهُمْ اتَّخَذُوا شُرَكَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لِأَجْلِ أَمْرَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: تَحْصِيلُ الْقُرْبَةِ.
- وَالْآخَرُ: تَحْصِيلُ الشَّفَاعَةِ.

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ:

(وَمِنْ مَقَالِهِمْ لِأَجْلِ الْقُرْبَةِ

شَفَاعَةً تَوَجَّهُوا فِي الْإِرْبَةِ)

يَعْنِي فِي حَاجَتِهِمْ؛ فَهُمْ يَقْصِدُونَ بِذَلِكَ رِفْعَةَ الدَّرَجَاتِ، وَدَفْعَ الْمَضَرَّاتِ، بِمَا يَنَالُونَ مِنَ الْقُرْبَةِ وَالشَّفَاعَةِ، كَمَا قَالَ:

(لِيَحْضُرَ الْإِذْرَاكُ لِلْمَرَاتِبِ

وَالدَّفْعُ لِلْأَضْرَارِ وَالْمَعَايِبِ)

فَمَتَى فَازُوا بِالْقُرْبَةِ وَالشَّفَاعَةِ حَصَلَتْ لَهُمُ الْمَرَاتِبُ الرَّفِيعَةُ، وَانْدَفَعَتْ عَنْهُمْ الْمَعَايِبُ الْوُخِيمَةُ، فِي ظُنُونِهِمُ الْفَاسِدَةِ.

ثُمَّ بَيَّنَّ اللَّهُ ذَكَرَ فِي الْقُرْآنِ: أَنَّ الشَّفَاعَةَ عَلَى نَوْعَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: الشَّفَاعَةُ الْمُثَبَّتَةُ.
- وَالْآخَرُ: الشَّفَاعَةُ الْمَنْفِيَّةُ.

وَالشَّفَاعَةُ الْمُثَبَّتَةُ هِيَ الشَّفَاعَةُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى إِذْنِ اللَّهِ وَرِضَاهِ.

وَالشَّفَاعَةُ الْمَنْفِيَّةُ هِيَ الشَّفَاعَةُ الْخَالِيَةُ مِنْ إِذْنِ اللَّهِ وَرِضَاهُ.

وهذا معنى قول الناظم:

(بِشَرْطِهِ الَّذِي أَتَى صَرِيحًا

عَنْ رَبَّنَا حَتَّى بَدَا فَصِيحًا)

يعني في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦].

وحُذِفَ مُتَعَلِّقُ الْفِعْلِ ﴿وَيَرْضَى﴾ لِيَعْمَ، فَإِنَّهُ يَجْمَعُ رِضَاهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنِ الشَّافِعِ، وَرِضَاهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنِ الْمَشْفُوعِ لَهُ.

و(الشَّفَاعَةُ الْمَنْفِيَّةُ) مِنْ أَفْرَادِهَا: الشَّفَاعَةُ لِلْكَفَّارِ؛ فَإِنَّ الشَّفَاعَةَ مَنْفِيَّةٌ عَنْهُمْ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨].

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى ذَيْنِكَ النَّوعَيْنِ بِقَوْلِهِ:

(فَالْأَوَّلُ الْمَنْفِي عَنِ الْكُفَّارِ

الْحُثَالِ دِينَ أَبَدًا فِي النَّارِ

وَالْمُثَبَّتُ اللَّهُ بِهِ تَفَضُّلاً

عَلَى مُشَفِّعٍ وَمَشْفُوعٍ تَلَا

بِشَرْطِهِ الَّذِي أَتَى صَرِيحًا

عَنْ رَبَّنَا حَتَّى بَدَا فَصِيحًا)

وحقيقة (الشَّفَاعَةُ الشَّرْعِيَّةُ): أَنَّهَا سَوْأُ الشَّافِعِ اللَّهِ حُصُولَ نَفْعٍ لِّلْمَشْفُوعِ لَهُ.

والنَّفْعَ الَّذِي يَكُونُ لَهُ نَوْعَانِ:

- أَحَدُهُمَا: جَلْبُ خَيْرٍ.

- وَالْآخَرُ: دَفْعُ ضَرٍّ.

فالشَّفَاعَةُ يُرْجَى مِنْهَا حُصُولُ هَذَا وَهَذَا؛ فَيُشْفَعُ لِلْعَبْدِ رَجَاءً أَنْ يَحْصَلَ لَهُ خَيْرٌ، وَيُشْفَعُ لَهُ رَجَاءً دَفْعِ مَا يَلْحُقُهُ مِنَ الضَّرِّ.

وَمَسْأَلَةُ الشَّفَاعَةِ مَسْأَلَةٌ عَظِيمَةٌ، مَرَدُّهَا إِلَى مَا جَاءَ فِي الْوَحْيِ؛ لِأَنَّهَا خَبَرٌ عَنْ غَيْبٍ؛ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَدَرَّ فِيهَا قَوْلًا بِمَا يَكُونُ مِنْهَا عِنْدَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا بِمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَهُمَا وَافِيَانِ فِي بَيَانِ مَسَائِلِهَا.



قَالَ الْمُصَنِّفُ وَفَقَّ السُّ:

القَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ

وَاخْتَلَفُوا فِي دِينِهِمْ مَنْ عَبَدَا
كَوَاكِبًا وَمِنْهُمْ مَنْ قَصَدَا
عِبَادَةَ الْأَشْجَارِ وَالْأَحْجَارِ
أَوِ النَّبِيِّينَ مَعَ الْأَخْيَارِ
وَسَاجِدٌ لِلشَّمْسِ أَوْ لِلْقَمَرِ
أَوْ نَجْمَةٍ رَجَاءَ دَفْعِ الضَّرَرِ
وَعَمِلُوا فِي زُمْرَةِ الْأَنْوَاجِ
مُعْظَمٌ لِلرُّوحِ وَالْأَمْلاكِ
فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمْ بَيْنَنَا
وَقَاتَلَ الْأَشْرَارَ لَمَّا بَيْنَنَا



قَالَ الشَّارِحُ وَفَقَّ السُّ:

ذَكَرَ النَّاطِمُ فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ الثَّالِثَةِ: أَنَّ حَالَ الْمُشْرِكِينَ عِنْدَ بَعْثَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَدْيَانِهِمْ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً؛ فَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْكَوَاكِبَ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْأَشْجَارَ وَالْأَحْجَارَ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ النَّبِيِّينَ وَالصَّالِحِينَ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ

والقمر والنجوم. فأديانهم مُتعدِّدة.

وجُملة معبوداتهم ترجع إلى نوعين:

- أحدهما: معبودات سماوية سوى الله؛ كالملائكة، والشمس، والقمر، والنجوم.

- والآخر: معبودات أرضية؛ كالأصنام، والأحجار، والأشجار.

وقد ذكر أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى: أَنَّ أَوَّلَ شِرْكٍَ مُتَعَلِّقٍ بِالْمَعْبُودَاتِ السَّمَاوِيَّةِ هُوَ شِرْكَ قَوْمِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَأَنَّ أَوَّلَ شِرْكٍَ مُتَعَلِّقٍ بِالْمَعْبُودَاتِ الْأَرْضِيَّةِ هُوَ شِرْكَ قَوْمِ نُوحٍ.

فقوم إبراهيم عَظَّمُوا الْأَفْلاكَ والأجرام السَّمَاوِيَّةَ، فوقعوا في معبوداتِ سَمَاوِيَّةٍ سِوَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ أَشْرَكُوا بِهَا.

وقوم نوح عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَظَّمُوا رِجَالًا صَالِحِينَ اتَّخَذُوا لَهُمْ تَمَاثِيلَ، ثُمَّ عَبْدوهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ؛ فوقعوا في معبودِ أَرْضِيٍّ سِوَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ومع تعدُّد معبوداتهم فلم يُفَرِّقِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمْ فِي التَّكْفِيرِ؛ لِأَنَّ مَنَاطَ الْكُفْرِ هُوَ جَعْلُ الْعِبَادَةِ لِغَيْرِ اللَّهِ دُونَ نَظَرٍ إِلَى مَنْ جُعِلَتْ لَهُ؛ وَلَوْ كَانَ مَلَكًا مُقَرَّبًا أَوْ نَبِيًّا مُرْسَلًا. فَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَ تِلْكَ الْمَعْبُودَاتِ فِي تَكْفِيرِ أَصْحَابِهَا؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ حَقُّ اللَّهِ وَحْدَهُ، فَمَنْ جَعَلَ مِنْهَا شَيْئًا لِأَحَدٍ سِوَى اللَّهِ كَانَتْ مِنْهُ قَدْ وَقَعَ فِي الْكُفْرِ؛ وَلِذَلِكَ أَكْفَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَاتَلَهُمْ، كَمَا قَالَ النَّازِمُ:

(فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمْ نَبِيًّا

وَقَاتَلَ الْأَشْرَارَ لَمَّا بَيَّنَّا)

و(الْأَشْرَارُ)؛ يعني أهل الشُّرك؛ لَأَنَّ الشُّرْكَ أَعْظَمُ الشَّرِّ. فَشَرُّ الشَّرِّ: الشُّرْكُ، وَخَيْرُ الْخَيْرِ: التَّوْحِيدُ.

وقوله: (فِي زُمْرَةِ الْأَنْوَاكِ)؛ الأنوak: جَمْعُ (أَنْوَكٍ)، وهو الأحمق.

وأعظم الحمق: جَعَلَ شَيْءٍ مِنْ غَيْرِ اللَّهِ لغيره.

فإذا كان المرءُ من الخلقِ إذا جَعَلَ شَيْئًا لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ كائناً لغيره وَصِفَ بِقِلَّةِ الْعَقْلِ؛ فَإِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْحُمَقِ: أَنْ يَجْعَلَ الْعَبْدُ مَا لِلَّهِ لغيره؛ وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠]؛ يعني أَصَابَهُ السَّفَهُ.

ف (السَّفِيه) حَقًّا هُوَ مَنْ يَجْعَلُ حَقَّ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ.



قال المصنف وفقه الله:

القاعدة الرابعة

الشِّرْكُ فِي الْأَعْصَارِ ذِي الْأَخِيرَةِ
أَصْحَابُهُ ذُلُّوا أُولَى الْجَرِيرَةِ
لِأَنَّهُمْ فِي كُلِّ شِرْكٍ سَبَقُوا
أَضْرَابَهُمْ فَغَيَّرَهُمْ مُسْتَبَقُوا
فَالأَوَّلُونَ مُشْرِكُونَ فِي الرَّخَا
وَهَؤُلَاءِ شِرْكُهُمْ بِأَلَا ارْتَحَا



قال الشارح وفقه الله:

ذَكَرَ النَّازِمُ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ الرَّابِعَةِ: الْفَرْقَ بَيْنَ شِرْكِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَشِرْكِ
الْمُتَأَخِّرِينَ؛ فَإِنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ أَرَبَوْا فِي الشِّرْكِ عَلَى الْأَوَّلِينَ.

❖ واقتصر الناظم على ما ذكره صاحب الأصل: مِنْ أَنَّ الْأَوَّلِينَ كَانُوا يُشْرِكُونَ فِي
الرَّخَاءِ وَيُخْلِصُونَ فِي الشَّدَّةِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ
الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]؛ فَالْأَوَّلُونَ مُشْرِكُونَ فِي الرَّخَاءِ،
مُوحِّدُونَ فِي الشَّدَّةِ.

وَأَمَّا الْمُشْرِكُونَ (فِي الْأَعْصَارِ ذِي الْأَخِيرَةِ) أَيِ الْأَزْمِنَةِ الْمُتَأَخِّرَةِ (أَصْحَابُهُ ذُلُّوا أُولَى الْجَرِيرَةِ)

الْجَرِيرَةُ؛ يعني أُولِي الْفِعْلَةِ الْقَبِيحَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يُشْرِكُونَ فِي الرَّخَاءِ وَالشَّدَّةِ، فَمَا تَجْرِي عَلَيْهِمْ مِنْ شِدَّةٍ يَفْزَعُونَ فِيهَا إِلَى غَيْرِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وقد ذَكَرَ بَعْضُ مَنْ كَانَ مُوَافِقًا لِأَحْوَالِهِمْ: أَنَّهُ لَمَّا اضْطَرَبَتْ عَلَيْهِمُ الْأَمْوَاجُ فِي الْبَحْرِ فَزَعُوا يَدْعُونَ غَيْرَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَيُنَادُونَ الْعَيْدَرُوسَ وَالْبُدُويَّ وَغَيْرَهُمَا! فَلَمَّا أَنْجَاهُمُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ سَمِعَ مِنْهُمْ مَقَالَاتٍ عَجَبِيَّةً؛ فَقَائِلٌ مِنْهُمْ يَقُولُ: (رَأَيْتُ الْعَيْدَرُوسَ يُسَدِّدُ شِرَاعَ السَّفِينَةِ)، وَقَائِلٌ مِنْهُمْ يَقُولُ: (رَأَيْتُ الْبُدُويَّ يَأْخُذُ بِهَا فِي الْأَمْوَاجِ الْمَتَلَاطِمَةِ)! وَهَذَا شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَهْلُ الشِّرْكِ الْأَوَّلِ.

فَأَهْلُ الشِّرْكِ الْأَوَّلِ كَانَتْ إِذَا وَقَعَتْ بِهِمْ مِثْلُ هَذِهِ الْمُدْلَهَمَاتِ فَزَعُوا إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَيُخْلِصُونَ حَالَ شِدَّتِهِمْ.

وَأَمَّا هَؤُلَاءِ: فَكَمَا قَالَ: (وَهَؤُلَاءِ شِرْكُهُمْ بِلَا ارْتِيَا)؛ يَعْنِي بِلَا انْتِهَاءٍ، وَلَا ضَعْفٍ فِي حَالِ الضَّعْفِ الَّتِي تَلْحَقُهُمْ، فَهُمْ يَتَّقُونَ يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فِي أَحْوَالِ الشَّدَّةِ.

❖ وَذَكَرَ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَعْنِي مَصْنِفُ الْأَصْلِ - فِي كِتَابِ «كَشَفِ الشُّبُهَاتِ» فَرَقًا ثَانِيًا بَيْنَ شِرْكِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ:

وَهُوَ أَنَّ الْأَوَّلِينَ كَانُوا يَدْعُونَ مَنْ دُونَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ الْمَلَائِكَةَ أَوِ الْأَنْبِيَاءَ أَوْ رِجَالًا صَالِحِينَ، أَوْ أَحْجَارًا وَأَشْجَارًا غَيْرَ عَاصِيَةٍ.

وَأَمَّا الْمَتَأَخَّرُونَ: فَإِنَّهُمْ صَارُوا يَدْعُونَ فِيمَنْ يَدْعُونَ مِمَّنْ يُشَارُ إِلَيْهِ بِالْفِسْقِ وَالظُّلْمِ وَالتَّعَدِّيِّ وَالْجَوْرِ عِنْدَهُمْ هُمْ فَضْلًا عَنِ النَّاسِ؛ فَكَانُوا يَتَقَرَّبُونَ إِلَيْهِمْ مَخَافَةَ جَوْرِهِمْ وَظُلْمِهِمْ وَتَسَلُّطِهِمْ عَلَيْهِمْ.

كما كان في زمن المصنّف رحمه الله تعالى من أناسٍ مشهورين بالفجور والسحر؛ فكان الناس يخافونهم ويدعونهم ويجعلون لهم الأموال من دون الله عزّ وجلّ؛ كيوسفَ وشمسان! وكان أحدهما رجلاً كفيفاً يتنقل في البلاد دون دليل مُرشدٍ؛ يعني من الإنس، وإلا فكانت شياطينُ الجنّ هي التي تأخذ بيده وتدله!

فكان مع فجوره وشهرته بما يخالف أمر الشرع يخاف ويهاب، ويدعى من دون الله سبحانه وتعالى!

فهذان فرقان من الفروق بين شرك الأولين والآخرين؛ ذكرهما المصنّف في تأليفه:

أحدهما: في كتاب «القواعد الأربع»، الذي هو أصل هذه المنظومة.

والآخر: في كتاب «كشف الشبهات».

ووراء ذلك فروقٌ أخرى:

❖ فالفرق الثالث: أنَّ المتأخّرين صاروا يدعون معبوداتهم من دون الله سبحانه وتعالى على جهة الاستقلال.

أمّا الأولون: فكانوا يدعون أولئك من دون الله على وجه التبع؛ كما كانوا يقولون في تليّتهم: (لبيك لا شريك لك إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك)، فهو تابعٌ لله سبحانه وتعالى.

❖ والفرق الرابع: أنَّ الأولين: كانوا يعتقدون أنَّ ما هم عليه مُخالفٌ لدعوة الرُّسل.

وأمّا المتأخّرون: فيعتقدون أنَّ ما هم عليه مُوافقٌ لدعوة الرُّسل.

فكان الأولون إذا قيل لهم: قولوا: (لا إله إلا الله) قالوا: ﴿أَجْعَلُ الْإِلَهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا

لَشَيْءٍ عَجَابٍ ﴿٥﴾ [ص].

وَأَمَّا الْمَتَأَخِّرُونَ: فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) ثُمَّ يَدْعُونَ غَيْرَ اللَّهِ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى!

ذَكَرَ هَذَا الْفَرْقَ عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي جَوَابٍ لَهُ.
❖ وَالْفَرْقُ الْخَامِسُ: أَنَّ الْمَتَأَخِّرِينَ يَرَوْنَ أَنَّ التَّعَلُّقَ بِالصَّالِحِينَ مِنْ حَقِّهِمْ، وَلَمْ يَكُنِ
الْأَوَّلُونَ يَعْتَقِدُونَ ذَلِكَ.

فَالْمَشْرُكُونَ الْمَتَأَخِّرُونَ يَرَوْنَ أَنَّ مِنْ حَقِّ الرَّجُلِ الصَّالِحِ عَلَيْنَا أَنْ يَتَّعَلَّقَ بِهِ الْعَبْدُ فِيمَا
يَرْجُوهُ وَيُؤَمِّلُهُ وَفِيمَا يَخَافُهُ وَيَرْهَبُهُ، وَلَمْ يَكُنِ الْأَوَّلُونَ عَلَى هَذَا.
❖ وَالْفَرْقُ السَّادِسُ: أَنَّ شِرْكَ الْأَوَّلِينَ جُلُّهُ فِي تَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ، وَأَمَّا الْمَتَأَخِّرُونَ
فَشِرْكُهُمْ كَثِيرٌ؛ فِي الرُّبُوبِيَّةِ، وَالْأُلُوهِيَّةِ، وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

❖ وَالْفَرْقُ السَّابِعُ: أَنَّ الْمَشْرُكِينَ كَانُوا يُعَظِّمُونَ اللَّهَ وَيُعَظِّمُونَ شَعَائِرَهُ، وَأَمَّا
الْمَتَأَخِّرُونَ فَلَيْسُوا كَذَلِكَ.

فَكَانَ الْأَوَّلُونَ يُعَظِّمُونَ بَيْتَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْكَعْبَةَ أَفْضَلَ مِنْ بَيْتِ
أَصْنَامِهِمْ، وَيُعَظِّمُ أَحَدُهُمُ الْيَمِينَ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَيُعِيدُونَ مَنْ عَادَ بِبَيْتِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.
وَأَمَّا الْمَتَأَخِّرُونَ: فَإِنَّهُمْ لَا يُعَظِّمُونَ اللَّهَ وَلَا يُعَظِّمُونَ شَعَائِرَهُ؛ فَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْإِعْتِكَافَ
فِي الْمَشَاهِدِ عِنْدَ الْقُبُورِ أَعْظَمُ مِنَ الْإِعْتِكَافِ فِي الْمَسَاجِدِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ الْإِعْتِكَافِ فِي تِلْكَ
الْمَشَاهِدِ يُوَاجِهَ رَجُلًا صَالِحًا يَعْتَقِدُ فِيهِ، وَأَمَّا الْمَسَاجِدُ: فَلَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ الرَّجُلُ الصَّالِحُ
الَّذِي يَتَوَجَّهَ إِلَيْهِ.

وتجدُّ أحدهم يجترئ على أن يحلف بالله كاذبًا ولا يحلف بمُعَظِّمِه كاذبًا؛ فيحلف بالله عَزَّوَجَلَّ مع عِلْمِه بِكَذِبِه، وإذا أُريدَ أن يحلف بمُعَظِّمِه - مِمَّنْ يعتقِدُ فيه - لم يجترئ على ذلك تعظيمًا لذلك المُعَظَّم، ولم يكن المشركون الأوَّلون على ذلك.

❖ والفرق الثامن: أنَّ الأوَّلِينَ لم يكونوا يعتقدون في مُعَظِّمِيهِم التَّصَرُّفَ الكُلِّيَّ المُسْتَقِلَّ؛ ولذلك يقولون في التَّلْبِيَةِ: (تَمْلِكُهُ وما مَلِكُ)؛ فَمِلْكُه تابعٌ لِمَلِكِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ. وأمَّا المتأخِّرون: فَإِنَّ سَوَادًا عَظِيمًا مِنْهُمْ يعتقدون أَنَّ لِمُعَظِّمِيهِم استِقْلَالًا كُلِّيًّا؛ حتَّى قال قائلُهم: (إِنَّ النَّمْلَةَ - الذَّرَّةَ الصَّغِيرَةَ - لا تدخل أرض كذا وكذا إِلَّا بإذنٍ من الوَلِيِّ الفلاني)؛ وهذا شيءٌ لم يكن عند أهل الجاهليَّةِ الأوَّلَى.

❖ والفرق التاسع: أنَّ المشركين الأوَّلِينَ كانوا يَرْجُونَ آلِهَتَهُمْ في قضاء حوائج الدُّنْيَا؛ كَرَدِّ غَائِبٍ، وَوَجْدَانٍ مَفْقُودٍ.

وأمَّا المتأخِّرون: فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْ مُعَظِّمِيهِم قضاء حوائج الدُّنْيَا والآخِرَةِ؛ فَيُرِيدُونَ مِنْهُمْ كُلَّ حَاجَةٍ في الدُّنْيَا والآخِرَةِ.

وكان الأوَّلون لا يَرْجُونَ مِنْهُمْ شَيْئًا في الآخِرَةِ، وَإِنَّمَا يَرْجُونَ ما في الدُّنْيَا؛ لأُمُورٍ: منها: أَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ كان يُنْكِرُ البعث.

ومنها: أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ كان مِمَّنْ يُثْبِتُ البعثَ يعتقِدُ أَنَّ له عند الله عَزَّوَجَلَّ قَدْرًا ومَقَامًا وحُظوةً؛ فإذا وَصَلَ إلى الله آتاه الله عَزَّوَجَلَّ ذلك.

ومنها: أَنَّهُمْ كانوا يعتقدون في هؤلاء أَنَّهُمْ وَسَائِطُ؛ فَهُمْ يُوصِلُونَ إلى الله عَزَّوَجَلَّ؛ وهذا الإيصال في الدُّنْيَا، وأمَّا الآخِرَةُ: فليس فيها مَلِكٌ إِلَّا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

❖ والفرق العاشر ^(١): أَنَّ الْمُشْرِكِينَ الْأَوَّلِينَ كَانُوا مُقَرِّينَ بِشْرُكِهِمْ، وَيُسَمُّونَ رَغْبَتَهُمْ إِلَى مَالُوهِاتِهِمْ (عبادة)؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فَأَقْرُّوا بِشْرُكِهِمْ، وَسَمَّوْا تَوَجُّهَهُمْ إِلَى تِلْكَ الْأَلْهَةِ (عبادة) فِي آيَاتٍ عِدَّةٍ. وَأَمَّا الْمُتَأَخَّرُونَ: فَيَزْعُمُونَ أَنَّهَمْ لَا يُشْرِكُونَ، وَيُسَمُّونَ رَغْبَتَهُمْ إِلَى مَالُوهِاتِهِمْ (محبَّةً)، وَهَمْ فِي زَعْمِهِمْ كَاذِبُونَ.

❖ والفرق الحادي عشر: أَنَّ الْمُشْرِكِينَ الْأَوَّلِينَ لَهُمْ مُطَالِبٌ يَطْلُبُونَهَا مِنْ آلِهَتِهِمْ، وَلَهُمْ مُطَالِبٌ لَا يَطْلُبُونَهَا إِلَّا مِنْ اللَّهِ؛ تَعْظِيمًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَيَجْعَلُونَ الْأَعْلَى مُطْلُوبًا مِنْ اللَّهِ.

وَأَمَّا الْمُتَأَخَّرُونَ: فَيَجْعَلُونَ الْمُطَالِبَ الْعُظْمَى مِنْ مَالُوهِاتِهِمْ، فَلَا يَطْلُبُونَهَا مِنْ اللَّهِ، وَلَكِنْ يَطْلُبُونَهَا مِنْ مُعْظَمِيهِمْ.

❖ والفرق الثاني عشر: أَنَّ فِي مُتَأَخَّرِي الْمُشْرِكِينَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ يَتَجَلَّى فِي صُورِ مَعْبُودَاتِهِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، فَهُوَ يَعْبُدُهُمْ لِأَنَّ اللَّهَ يَتَجَلَّى فِيهِمْ! وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ الْأَوَّلِينَ يَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ يَتَجَلَّى فِي صُورَةٍ غَيْرِهِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ.

ذَكَرَ الْفَرَقَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْحَفِيدُ.



(١) هَذَا الْفَرْقُ وَمَا بَعْدَهُ أُلْحِقَ مِنْ شَرْحٍ مُتَأَخَّرٍ لِمَتْنِ «الْقَوَاعِدِ الْأَرْبَعِ».

قَالَ الْمُصَنِّفُ وَفَّقَ اللَّهُ:

الْخَاتِمَةُ

فَأَدْرَكَنَّ هَذِهِ الْقَوَاعِدَ
لِتَغْنَمَ الْعُلُومَ وَالْفَوَائِدَ
مَعَ دَعْوَةٍ بِالْخَيْرِ لِلْإِمَامِ
تَعْدَادَ هَاطِلٍ مِنَ الْغَمَامِ
أَكْمَلْتُهَا بِطِبِّبَةِ الْمُطِيبِّهِ
حَالَ اشْتِغَالِي بِالْعُلُومِ الطِّيبِّهِ
وَمَا بَرَحْتُ نَظْمَهَا مُنْقَحًا
حَتَّى تَبَدَّى حُسْنُهَا مُرَجَّحًا
فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْإِثْمَامِ
مَا شَعَّتِ الْأَضْوَاءُ فِي الظَّلَامِ



قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَ اللَّهُ:

ذَكَرَ النَّازِمُ فِي هَذِهِ (الْخَاتِمَةُ) حَتَّى عَلَى إِدْرَاكِ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ؛ لِيُغْنِمَ الطَّالِبُ (الْعُلُومَ
وَالْفَوَائِدَ)؛ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ الْقَوَاعِدِ تُعِينُ عَلَى ضَبْطِ الْعُلُومِ.

فَالْعِلْمُ لَا مُنْتَهَى لَهُ، وَمَنْ أَحَاطَ بِقَوَاعِدِهِ عِلْمًا أَمَكَنَهُ أَنْ يَعِيَ أَحْكَامَ فُرُوعِهِ وَنَوَازِلِهِ،

وإلى ذلك أشار شيخنا ابن عُثيمين رَحِمَهُ اللهُ تعالى في قوله:

وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ بِحُورٍ زَاخِرَةٍ لَنْ يَبْلُغَ الْكَادِحُ فِيهِ آخِرَهُ
لَكِنَّ فِي أَصُولِهِ تَسْهِيلًا لِنَيْلِهِ فَاحْرِضْ تَجِدْ سَبِيلًا

فَمِنْ أَعْظَمِ الْمَرَاقِي الْمَوْصِلَةِ إِلَى الْعِلْمِ: أَنْ يَسْلُكَ الطَّالِبُ الْعَنَاءَ بِالْأَخْذِ بِالْقَوَاعِدِ؛
لَأَنَّهَا تَجْمَعُ لَهُ الْعُلُومَ.

ثُمَّ أَوْصَى النَّازِمُ بِالِدُّعَاءِ لِلْمُصَنِّفِ الَّذِي صَنَّفَ الْأَصْلَ؛ وَهُوَ إِمَامُ الدَّعْوَةِ
الْإِسْلَامِيَّةِ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ فِي الْقَرْنِ الثَّانِي عَشَرَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ
التَّمِيمِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تعالى (تَعْدَادٌ هَاطِلٌ مِنَ الْعَمَامِ)؛ يَعْنِي تَعْدَادٌ مَا يَهْطُلُ مِنَ الْمَطَرِ مِنَ
السَّحَابِ.

والمقصود: أَنْ يَدْعُو لَهُ الْإِنْسَانُ دُعَاءً كَثِيرًا؛ لِمَا لَهُ رَحِمَهُ اللهُ تعالى مِنَ الْفَضْلِ.

وَكَانَ الْعَارِفُونَ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ النَّاسُ قَبْلَ يَشْهَدُونَ هَذَا الْفَضْلَ لَهُ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَعْرِفُونَ
أَنَّ النَّاسَ فِي (الْجُبَيْلَةِ) يَذْهَبُونَ إِلَى قَبْرِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ وَيَدْعُونَهُ، وَكَانُوا يَرُونَ النِّسَاءَ
يَذْهَبْنَ فِي (مَنْفُوحَةٍ) إِلَى نَخْلَةٍ عَظِيمَةٍ يَرْجُونَ مِنْهَا حُصُولَ الزَّوْاجِ وَالْوَلَدِ.

فَلَمَّا عَرَفُوا مَا كَانَ عَنْدهُمْ مِنَ الشُّرْكِ وَعَرَفُوا مَا دَعَاهُمْ إِلَيْهِ مِنَ التَّوْحِيدِ؛ عَرَفُوا فَضْلَ
هَذَا الرَّجُلِ، وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ مِنْ فَضْلِ هَذَا الرَّجُلِ إِلَّا أَنَّهُ أَرَشَدَهُمْ إِلَى اللَّهِ.

فَلَمَّا أَرَشَدَهُمْ إِلَى اللَّهِ بِمَا بَيَّنَّ لَهُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ صَارَ عَنْدهُمْ هَادِيًا مُرْشِدًا، لَا
أَنَّهُ مُسْتَقِلٌّ بِالتَّبَعِ فِي نَفْسِهِ.

ولهذا؛ لَمَّا وَصَلَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ إِلَى بَعْضِ أَطْرَافِ الْبِلَادِ الْيَمَانِيَّةِ قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ

علمائهم: إِنَّكُمْ إِنَّمَا تَتَّبِعُونَ هَذَا الرَّجُلَ لِأَجْلِ ذَاتِهِ. فَقَالَ: إِنَّمَا نَتَّبِعُهُ لِأَجْلِ مَا بَيَّنَّ لَنَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ لَوْ قَامَ مِنْ قَبْرِهِ فَأَمَرَنَا أَنْ نَتْرِكَ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ الْآنَ لَمْ نُطِيعْهُ؛ لِأَنَّا عَرَفْنَا بِهِ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ، فَلَمَّا وَصَلْنَا إِلَى الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ لَمْ نَحْتَجْ إِلَى اتِّبَاعِهِ فِي كُلِّ مَا يَقُولُ، فَإِذَا تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ قَوْلَهُ هُوَ خِلَافُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ تَرَكْنَا قَوْلَهُ، وَأَخَذْنَا بِمَا فَهَمُنَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

ولهذا؛ كَانَ مَنْ مَضَى رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى يَعْرِفُونَ قَدْرَهُ.

وَفِي بِلَادِ نَجْدٍ وَغَيْرِهَا أَوْقَافٌ عَلَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَوَصَايَا بِالْأَضَاحِي.

وَكَانَ بَعْضُ الصَّالِحِينَ يَكْتُبُ فِي وَصِيَّتِهِ أَنْ يُطَبَعَ مِنْ كُتُبِ هَذَا الرَّجُلِ، وَيُقَسَّمِ الْآلَافُ بَعْدَ مَوْتِهِ؛ ابْتِغَاءً نَشْرَ دَعْوَتِهِ.

فَأَحَدُ الصَّالِحِينَ قَبْلَ سَنِينَ عَدَدًا أَمَرَ بِأَنْ يُطَبَعَ مِنْ كِتَابِ «ثَلَاثَةِ الْأُصُولِ» عَشْرَةُ آلَافِ نُسْخَةٍ، وَأَنْ تُوزَعَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ؛ لِمَعْرِفَتِهِ بِقَدْرِ مَا فِيهَا مِنَ الْعِلْمِ النَّافِعِ؛ لِأَنَّ فِيهَا أَسْئَلَةَ الْقَبْرِ الثَّلَاثَةَ: مَنْ رَبُّكَ، وَمَعْرِفَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَعْرِفَةَ دِينِ الْإِسْلَامِ.

وَلَا يَخْتَصُّ هَذَا بِهِ؛ بَلْ كُلُّ دَاعٍ إِلَى الْخَيْرِ وَالْهُدَى وَالتَّوْحِيدِ وَالسُّنَّةِ يَنْبَغِي أَنْ يَعْرِفَ النَّاسَ حَقَّهُ إِذَا أَرَشَدَهُمْ وَهَدَاهُمْ إِلَى خِلَافِ مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ الضَّلَالَةِ.

فَإِذَا أَرَشَدَهُمْ إِلَى الْحَقِّ بَعْدَ الضَّلَالَةِ وَإِلَى الْهُدَى وَالنُّورِ كَانَ مِنْ حَقِّهِ عَلَيْهِمْ أَنْ يَحْفَظُوا حَقَّهُ بِالذُّعَاءِ وَالْإِحْسَانِ إِلَيْهِ.

ثُمَّ قَالَ: (أَكْمَلْتُهَا بِطَيْبَةِ الْمُطَيَّبَةِ)؛ يَعْنِي بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ.

(حَالِ اشْتِغَالِي بِالْعُلُومِ الطَّيِّبَةِ)؛ أَيِ حَالِي اشْتِغَالِي طَالِبًا بِأَخْذِ الْعِلْمِ عَنْ عِلْمَائِهَا.

ثُمَّ قَالَ: (وَمَا بَرِحْتُ نَظْمَهَا مُنْقَحًا)؛ أَي لَمْ أَزَلْ مُنْقَحًا نَظْمَهَا.

(حَتَّى تَبْدَى حُسْنُهَا مُرَجَّحًا)؛ يَعْنِي بَدَتْ ظَاهِرَةٌ لِلْحُسْنِ، نَافِعَةٌ فِي نَشْرِهَا.

(فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْإِثْمَامِ)

مَا شَعَّتِ الْأَضْوَاءُ فِي الظَّلَامِ

وَبِتَمَامِهَا تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ مَقَاصِدُ الْبَيَانِ لِهَذِهِ الْمَنْظُومَةِ عَلَى وَجْهِ الْإِيجَازِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

تَمَّ الشَّرْحُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ

لَيْلَةَ السَّبْتِ الثَّلَاثِ عَشَرَ مِنْ رَبِيعِ الْآخِرِ

سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ وَأَلْفٍ

فِي جَامِعِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَدِينَةِ الدَّوْحَةِ



[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]